العدد (1736) السنة السابعة - الاثنين (1) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

بناء يعقبه هدم!

عبد الزهرة المنشداوي

جرت العادة في تنفيذ المشاريع الممولة من خزينة الدولة ان تجري وفق الية عمل يمكن لها ان تجعل من المشروع المنفذ من قبل شركة او مقاول خاضعا للرقابة والفحوصات ومدى مطابقته للمواصفات التي وضعت من قبل المؤسسة الحكومية صاحبة الفكرة .كذلك هناك فترة صيانة يتعهد فيهاالمنفذ باصلاح العطب او الاجزاء التي تظهر عيوبها ما بعد التنفيذ.

في التنفيذ درجت العادة على مصاحبة الجهة المنفذة من قبل مهندس من خلال(دائرة المهندس المقيم) الذي لاتفوته شاردة او واردة يمكن ان تتسبب في الاخلال بشرط العقد، فهو على سبيل المثال يقوم بجولات في مواقع العمل وفحص المواد المستخدمة ومطابقة المواصفات ومدى الالتزام بالسقف الزمني اذ ان هناك فقرات في اي عقد من هذا النوع تلزم بتغريم المنفذ بمبلغ عن مدة التأخير وعند انتهاء العمل وتأييد المهندس المقيم بذلك هناك لجنة يطلق لجنة ذرعة مهمتها تقدير حجم العمل وحسابه لتقدير الثمن كذلك لجنة فحص مهمتها اجراء الفحوصات على المواد المستخدمة لتعقبها لجنة استلام يفترض فيها التدقيق ومن ثم التأييد للجهات العليا تخبرها بأن العمل تم الانتهاء منه وانه قد نفذ على الوجه الاكمل لكي يتم إطلاق الجزء الأكبر من المال للجهة المنفذة على ان يتبقى جزء يضمن تنفيذ عمليات الصيانة لمدة معينة من الزمن وقبلها كانت لجنة التسليم التي قامت بتسليم المشروع موقعا ومخططات .هذه الآلية التي كانت معمولا بها تضمن وبما لا يقبل الشك في نوعية العمل ومتانته وتخلى ذمة المنفذ فقط عند انتهاء فترة الصيانة .

هذا ما نعرفه بالنسبة للمشاريع التي تحيلها الدولة او مؤسسة حكومية بعينها لجهات التنفيذ التي اختيرت مسبقا بناء على عطاءات سرية تم فضها والاطلاع عليها من قبل أيضاً لجان تمتهن اختيار العطاء من حيث المواصفات والاسعار وما الى ذلك من امور فنية وهندسية.

بعد كل ذلك احتمالات الغش والتلاعب والفساد يمكن تضييق علاقاتها الى حدود بعيدة وبما يضمن حصول المواطن على نصيب اوفر من المشروع الذي لابد وان يكون قد صمم من اجله سواء كان ذلك مشروعا لمصنع او لبناية مستشفى او لإنشاء متنزه او تبليط شارع او مجتمع مياه.

من كل ذلك اردنا الوصول الى ان المواطن يتطلع الى هذه المشاريع وعند الاعلان عن انتهائها يجدها غاية في الرداءة وانها قد نفذت بمواصفات لا ترقى الى مواصفات المشاريع الجادة التي تمتاز بالمتانة او انها ستعمر لمدة من الزمن تم افتراضها مسبقا(العمر الافتراضي) .

هذا النوع من العمل المغشوش يجده المواطن اينما ولى وجهه نحو بناية مدرسة تم صبغ جدرانها بدهان وترك داخلها على ما هو عليه من خراب ودمار ليطلق عليها ذوو العلاقة بانها من المدارس التي تم اعمارها بكذا الف او مليون دولار او دينار او في شارع تم اكساؤه ولكنه عاد الى اسوأ ما كان عليه قبل التنفيذ والتساؤل الذي يبديه المواطن هو اين الآلية وأين اللجان التي من صلب عملها مراقبة المنفذ لكي يعمل وفي مخيلته من سيراقبه ويفرض عليه الغرامات المالية في حالة لجوئه الى غش او تمويه في ما ينفذ.ولو صح الامر بوجود لجان من هذا النوع لما اضطررنا الى البناء ثم الهدم ثم البناء وكل ذلك يعني هدر المال العام والضحك على الذقون.

تقرير

خفايا عالم المتسولين والمعتوهين

بغداد / أفراح شوقي
تصوير / مهدي الخالدي

كانت الساعات الأربع التي قضاها الصحفي علي الخالدي متسولاً ومعتوهاً في عدد من شوارع بغداد بدشداشته الممزقة ولحيته الكثة ومشيته العرجاء كافية لجمع مبلغ أكثر من ١١٠ آلاف دينار في ظهيرة يوم واحد وهي تساوي أجور ما يعادل أسبوعاً في وظيفته الإعلامية بدوام كامل طبعاً، وكانت كافية أيضاً ليكتشف خفايا وأسرار عالم التسول ميدانياً بعد ان بات العلامة الفارقة لمعظم شوارعنا واطلع أيضاً على أساليب تخدير الصغار وسرقتهم للاستعانة بهم في ممارسة (الكدية) وقد تحمل لإكمال مهمته تلك ضربات وشتائم من رجال الشرطة والحرس الوطني عندما شكوا بأمره واقتادوه في سيارتهم مخفوراً حتى أعترف لهم بالحقيقة كاملة...

تسول في نادي الصيد العراقي!

شهدت الندوة التي عقدها نادي الصيد العراقي مؤخراً لمناقشة موضوعة تفشي ظاهرة التسول في المجتمع العراقي واعتبارها آفة يجب الخلاص منها، شهدت حضورا لافتاً للاستماع الى محاضرة الأستاذ والباحث الأكاديمي عبد اللطيف العاني عن ظاهرة التسول وبعض الدراسات الميدانية عنها، وفيها قال: التسول غدا مهنة يديرها متعهدون محترفون تدر أرباحا.. يعتاش عليها مئات الأطفال والشيوخ والنساء ويستخدم متعهدو شبكات التسول مجاميع مختارة من النساء وكبار السن والأطفال، خصوصاً المعاقين منهم، في هذه التجارة لاستمالة عطف الآخرين.

واشر العاني ان هناك ممن تعود على التسول والاهانة التي تجلبها لصاحبها ان المستجدي يقع ماء وجهه عندما يتسول وهؤلاء لا يعبأون بذلك لأنهم نزعوا حياءهم، كما ان هناك علاقة وثيقة بين المتسول والمتشرد والمنحرف فثلاثتهم يصبون في بودقة واحدة، وفي بعض البلاد يعد التسول جنحة يعاقب عليها القانون، وكلمة المتشرد تعني هجر القاصر دون سن الـ١٨ عاماً لبيته او الأوصياء عليه ولا حرفة لديه فيعيش على المحظورات، وفي قانون الأحوال الشخصية العراقي يعد صغير السن مشرداً اذا ما وجد متسولاً او اصطنع الفقر، وبالرغم من وضوح ظاهرة التسول للعيان في العراق لكنها لا تزال ذات عوالم خفية يمكن ان تتصل بالإرهاب الذي يجد بين شريحة المتسولين حاضنة مناسبة للتدمير العقول واستغلالها حسب مصالحهم.

وتشير الدراسات الحديثة، والحديث ما زال للباحث والأكاديمي عبد اللطيف العاني، إن الوراثة تلعب دورا كبيرا في نزعة التسول لدى الفرد، من باب المحاكاة والتقليد.كما ان التنافس بين متعهدي التسول وصل الى إجراء مزايدة بينهم للفوز بالأماكن السكانية المزدحمة او عند تقاطع الإشارات الضوئية او بالقرب من المراكز التجارية. ونعود الى الإعلامي علي الخالدي الذي تقمص شخصية متسول ومعتوه وتجول في عدد من شوارع ومناطق بغداد المزدحمة البسيطة منها والراقية وتعرف على خفايا وأسرار هذا العالم، تقرير الخالدي حصل على جوائز عدة من بينها جائزة مهرجان الاتجاه ومؤسسة النور ومنتدى دبي للصحافة وغيرها، وعرض الشريط المصور قصة الاستعداد لتلك المهمة (الكواليس) عبر مساعدة فريق العمل وهم كل من رافد فرحان واحمد إبراهيم واحمد النادي من كادر قناة العراقية في التهيئة للمهمة وإضافة المكياج اللازم على هيئة المتسول الجديد علي والذي اخبرنا فيما بعد انه تعمد ان لا يغتسل لثلاثة أيام قبل بدء المهمة كي يكون أداؤه مقنعاً ويكون متسخاً بما يكفي! ، وسألنا علي عن المواقف التي حصدها خلال تنفيذه الفكرة فقال: تعمدت ان التواجد في المناطق التي لا يتعهدها احد المتسولين كي امارس عملي بحرية، وتحرشت بقوات الشرطة التي لم تعترض على عملي سوى سيطرة واحدة شكت بأمري كوني شاباً ومتعافياً كما قالوا لي وهم يقتادوني الى مركز الشرطة ونلت منهم وانا ادافع عن نفسي بعض اللكمات والضربات التي تغاضيت عنها لاسجل عندها كل ما يقولونه لي عبر كاميرا ومسجل صوت صغير كنت اخفيه في جيبي! وتعمدت ان اتجول في متنزه الزوراء لا ضايق العشاق واظل مرابطاً لهم حتى ينفحوا لي من جيوبهم المقسوم! ونلت منهم كلمات وشتائم لا تصلح للنشر هنا! ومن المفارقات ان جماعات من المتسولين لا اعرف من اين اتت طلبت مني بتهديد ووعيد ان اتخلى لها عن المكان وابحث عن مكان اخر لانها تخصهم وكان ذلك في منطقة زيونة. وهناك عرفت من احاديث الشحاذين ان موجة الخطف والقتل طالت متعهدي شبكات التسول بسبب التنافس على استخدام الأطفال وبشكل خاص المعاقين منهم كونهم يجلبون ربحاً اكثر. وقد تلقيت عرضاً من احدى الجماعات ان انتمي لهم وهم يوفرون لي الحماية الكاملة مقابل ان ادفع لهم الفي دينار شهرياً.

وتعرفت على نساء يمتهن أيجار الأطفال من مناطق متعددة ليستخدموهن في التسول وهناك من المتعهدين ممن يقوم بطرد المتسول الكسول الذي لا يجلب مبالغ مغرية.

عدسة: مهدي الخالدي

المتسول ممثل بارع.!

من الشارع

أحجار مقرنصة وأطفال

بغداد/احمد نوفل

مابين قطاعي ٣٩ و٤٨ يقع مبنى لملجأ تم تحويله الى مستوصف صحي في نهاية مدينة الصدر .هذا المستوصف استفاد منه اهالي المنطقة واصبح مكانا يتسم بالحركة والنشاط .الجهات المسؤولة ونعني بها بلدية الصدر الاولى قامت مشكورة برص المسافة امام وبجانب الملجأ بالاحجار المقرنصة والملونة بالوان جميلة، اضافة الى كونها مميزة عن باقي الاحجار المستخدمة في الارصفة والشوارع من ناحية الصقل والاشكال الهندسية. هذه الاحجار بدأت تختفي من حافاتها يوما بعد اخر وسهلت عملية قلعها من قبل اطفال عابثين ليس بقصد ولكن وجدوها لعبة يمكن ان يتسلوا بها .المطلوب من بلدية الصدر واعتقد بأنها(الاولى) ان تبادر الى صيانة هذه الاحجار قبل قلعها من جانب الملجأ لاسيما وان تكلفتها وعملها ليس بالهين على ميزانية الامانة التي تشكو من قلة التخصيصات المالية في هذا الوقت من اجل تقديم مشاريع الخدمات بما يكفل راحة المواطن.

اشارة

ثمن الحملات الانتخابية يدفع بعضها المواطن!

من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة الثانية بعد الظهر تم أقفال السير وقطع الشارع الموازي لملعب الشعب ما اضطر المواطن الى السير مشيا على الاقدام او العودة الى داره مضطرا. وقد تبين بعد ذلك ان احد رؤساء القوائم الانتخابية لديه لقاء مع مؤيدي قائمته وانصاره. ولا نعلم ما دخل المواطن البسيط في ان يروج لهذه القائمة او تلك واخر الامر يكون الترويج على حسابه ورزقه خاصة ان كان من الكسبة او من العاملين في القطاع الخاص الذين يتم خصم تغيبهم او تأخرهم عن الالتحاق بعملهم اليومي. لذلك المطلوب من المرشحين ومن قوائمهم ان لا يكون المواطن من يدفع ثمن هذه الفعاليات التي يجب ان يحسب لها الحساب.

شكاوى

وزارة التعليم العالي وطلبة الكليات الزراعية

بعث المواطن تيسير صالح من بغداد برسالة يتساءل فيها عن جدوى قبول الاف الطلبة في كليات الزراعة ولكن بعد تخرجهم لايجدون المؤسسة التي تستفيد من شهادتهم من اجل تعيينهم لديها ويذكر بانه قد تخرج من كلية الزراعة قبل عامين وبحث عن فرصة عمل لكنه عجز عن الحصول عليها، و له زملاء اضطروا الى التعيين في الوزارات الامنية حالهم حال من لم يحصل على شهادة جامعية ويطالب في رسالته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي النظر في هذا الامر المستفحل والذي يعاني منه طلبة الكليات الزراعية.

مواطنة تسأل وزارة التجارة

المواطنة ام محمد من منطقة الاسكندرية في محافظة بابل في رسالتها تذكر بأنها استلمت حصة شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠ ولم تزد على مادة الصابون فقط !مع ان الوكيل استلم منها مفردات الحصة كاملة !!وفي شهر شباط ايضا لم تزد الحصة على مادتي السكر والحليب فقط وعندما تحدثت الى وكيل الحصة التموينية عن كيفية استلام مبلغ الحصة كاملا واختصار المفردات على مادة او مادتين اجابها بالقول (اسألوا الحكومة) وهي توجه سؤالها نحو وزارة التجارة بأنتظار الاجابة.

وزارة التخطيط مع التحية

استلمت الصفحة رسالة من مواطنة من سكنة المحمودية تقول فيها بأنها من الذين تم اختيارهم للمساهمة في التعداد السكاني الذي يعد تعدادا تجريبيا قامت به الدوائر المختصة في الوزارة مع التعهد بدفع اجر يومي للمساهمين فيه ولكن وبعد مرور فترة طويلة لم تف الوزارة بتعهدها لدفع الاجر المتفق عليه ..مع التقدير.

وزارة الكهرباء وهذه الملاحظة

في مدينة الصدر وفي الجزرة الوسطية التي تفصل ما بيم الجانبين وهي جزرة ضيقة لا يتجاوز عرضها النصف متر. تم نصب اعمدة كهربائية على طول شارع الداخل وربطت جميعها بكابيل كهربائي تمت تغطيته باحجار الرصيف ولكن في مناطق من هذا الشارع خاصة مقابل مستشفى الصدر والمناطق الاخرى القريبة منه يظهر كيبل الكهرباء الذي يفترض ان يكون مغطى (مدفوناً) بعد ان تهدمت الارصفة ما يجعله خطرا يحدق بالمواطن في حالة سريان التيار الكهربائي خلاله خاصة ان بعض أجزائه تعرت من التغليف المانع لذلك نلفت نظر وزارة الكهرباء ممثلة بمديرية كهرباء الصدر لتلافي ذلك على وجه السرعة.

العطيفية الثانية.. نضح مياه

تشكو المواطنة اسيل عبد الوهاب من سكنة المحلة ٧٠٩ منطقة العطيفية الثانية بالرسالة التي بعثت بها من:

ان الجهات البلدية في المنطقة سبق لها وان أجرت حفريات في الشارع المحاذي لمستشفى الرازي ونتج عنها كسر في احد انابيب المياه ما جعله يتدفق بالماء ليل نهار وانه، أي الأنبوب ما زال ينضح ولم يجد من يعالج الامر ويقوم بإيقاف ذلك. التقدير.

قضية للمناقشة

بعضهم متفهم

بغداد / طيبة عادل

بالقرب من ساحة الأندلس احتدم الجدال بين ركاب الكيا المتجهة نحو ساحة التحرير .

صور المرشحين الملونة بالألوان زاهية أثارت حفيظة جميع الركاب وكان لكل منهم رأيه وقوله في المرشح والترشيح وتعليقات لاحد لها .

احدهم قال بغضب بأنه لا يصوت لأحد. من يجلس وراءه علق عليه بالقول ان هذا سيمنح فرصة لكي يتسلل الى تحت قبة المجلس من لا تعرفه وربما يكون اقل أداء من الممثل البرلماني الذي سبقه .

(لا والله أنا أصوت) قال ذلك وراح يعدد خياراته بصوت عالٍ وأشار الى شخصيات وأحزاب ربما يجد البعض ان نصيبها في الفوز غير وارد لدى من يعرف المنحى والاتجاه الذي سيجر له الناخب.

مواطن من الركاب ادلى برأي تمنيت ان تجده لدى جميع من يحق له التصويت وهو رأي ينم عن حصافة وتفهم عاليين يمكن لو سار عليه الناخب عندنا لجرت الامور كما ينبغي لها هذا المواطن قال بالحرف الواحد:

أصوت لا لمرشح بعينه او كتلة او حزب اجد فيها الوسيلة لتحقيق ما أصبو اليه من الكثير من الأمور التي في اشد الحاجة إليها ولكنني أصوت لكي اعزز من هذه المسيرة انها في النهاية لابد لها وان تجنح لصالح المواطن طال الزمن او قصر.

صراحة أعجبني كثيرا ذلك القول وودت لو ان جميع ركاب السيارة لديهم هذا الشعور الذي يصب في مصلحة الوطن وحده وليس في مصلحة احزاب او أشخاص.

الشيء الذي يمكن الاطمئنان إليه هو ان حجم المشاركة ليس كما يتوقع المتشائمون والمواطن أصبح أكثر وعيا بقيمة صوته وفعاليته من الدورة السابقة وكل ما نتمناه ان يكون مرشحنا القادم محل ثقة الناخب وللعراق نتمنى كل ما هو خير من طمأنينة وسلام وتقدم.

دفعوا الايجار والمالية تطالب بغيره!

المواطنة ام فاضل من بغداد بعثت برسالة تذكر فيها بانها سبق لها وان قامت بتاجير شقة سكنية في منطقة الكرادة/ خارج مقابل بدالة العلوية وهي عدد كبير من المواطنين وقد تم تسليم مبلغ الايجار الى وكلاء العمارة الذين قاموا بعملية جمع مبالغ الايجار التي دفعت سلفا لاشهر قادمة وفوجيء سكنة العمارة بأنها تابعة لاحد اركان النظام السابق وان من قام بالتاجير فر الى خارج العراق وان العمارة استولت عليها الدولة ممثلة بوزارة المالية التي صارت تطالب المواطن باخلاء العمارة او دفع ايجارات باهظة تصل الى الأربعة او خمسة ملايين دينار عراقي وبذلك صار المواطن بين قطبي رحى لذلك تطالب بايجاد حل للمشكلة اما بملاحقة من قام بأيجارها لاسترداد المبالغ او ايجاد حل وسطي للمشكلة التي باتت تؤرق المستأجرين لشقق العمارة.